كلمة وفد دولة فلسطين

أمام الدورة (59) للمؤتمر العام للوكالة الدوليـــة للطاقة الذرية

يلقيها المـراقب الدائـم لدى الوكـالة

سعادة السفير/ صلاح عبد الشافي

سبتمبر 2015

السيد الرئيس

اسمحوا لي بداية أن اتوجه إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً للدورة التاسعة والخمسون للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أتوجه أيضاً بالتهنئة لأعضاء المكتب المحترمين متمنياً لكم جميعاً النجاح والتوفيق.

كما أهنئ أيضاً كلاً من (تركمنستان) و(أنتيغوا وبربودا) و(بربادوس) على انضمامهم لعضوية الوكالة.

السيد الرئيس

يعبر وفد بلادي عن تقديره للوكالة الدولية للطاقة الذرية ممثلة في مديرها العام وأعضاء أمانتها لجهودهم في النهوض بالدور الذي تلعبه الوكالة في تعزيز إسهام الطاقة النووية واستخداماتها السلمية في خدمة قضايا التنمية والعلوم والصحة والبيئة حيث تولي بلادي أيضاً أهمية خاصة لأنشطة التعاون الفني التي تقدمها الوكالة ، لما لهذه البرامج من دور كبير في بناء القدرات الفنية الوطنية ونقل التقنيات بين مختلف دول العالم ودعم التعاون بين الدول المتقدمة في هذا المجال وباقي الدول التي ترنو لامتلاك قدرات نووية سلمية تساعدها في نجاحات تنموية خدمة لشعوبها.

وفي هذا الصدد، لا يسعني سوى أن اتقدم بخالص الشكر لإدارة التعاون التقني وبشكل خاص شعبة أسيا والمحيط الهادئ على جهودهم في تطوير قدراتنا العلمية على اعتماد واستخدام الوسائل السلمية للطاقة النووية من خلال عدة مشاريع مثل إنشاء مختبر القدس الوطني للفيزياء النووية لأغراض التدريب والبحوث ومشروع تعزيز أداء حبوب القمح بواسطة الطفر المستحث ومشروع تقييم موارد المياه الجوفية باستخدام النظائر البيئية.

كما ونتطلع لاستمرار هذا التعاون وتعزيزه في المستقبل ليشمل أيضاً التطبيقات المتقدمة التي توفرها الوكالة في مجالات التشريعات وأبحاث المياه والتربة في دورة التعاون التقني 2016- 2017.

إننا نفخر بطاقاتنا البشرية والتي لطالما اثبتت على أنها جادة وقادرة، ولهذا فلقد كان تطويرها وتنميتها في مجالات تطبيقات الطاقة النووية من أولويات حكوماتنا على الرغم من شح الموارد والإمكانات بالرغم مما تفرضه سلطات الاحتلال من معيقات. هذا الإيمان المطلق بطاقات كوادرنا الوطنية يتجسد في نجاح المشاريع المقامة في فلسطين ومشاركتنا على مدى الأعوام الماضية في العديد من البرامج الدراسية والتدريبية التي توفرها الوكالة كما وأننا عضو نشط في مشروع **SESAME**.

السيد الرئيس

لقد انضمت دولة فلسطين هذا العام لاتفاقية منع الانتشار النووي وشاركت في أعمال مؤتمر المراجعة 2015 وقد بدأنا بالاتصالات مع مكتب المدير العام للإعداد للترتيبات المتعلقة بتوقيع اتفاق الضمانات الشامل وإنجازه قبل المدة المحددة في المعاهدة. إننا نؤكد التزامنا الكامل بالتعاون الوثيق لإتمام هذا الاتفاق في أقرب وقت ممكن.

هذه الخطوة تؤكد مدى اهتمام دولة فلسطين وسعيها لتعزيز الجهود الرامية لتحقيق عالمية المعاهدة وتعزيز مبادئها وهو ما كانت فلسطين تبرهنه على مدى عقود عبر مشاركاتها كمراقب في مؤتمرات المراجعة السابقة ولجانها التحضيرية.

إننا بهذا الانضمام نؤكد على المسؤولية العالية التي تبديها دولة فلسطين تجاه كافة القضايا الدولية التي تسهم في تعزيز السلم والأمن والأمان الدولي والإقليمي، وإخلاء العالم من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد المبادرات الدولية الهادفة إلى تخليص العالم من تلك الأسلحة، وندعوا كافة الدول وبالأخص الدول النووية لمضاعفة الجهود لتحقيق هذا الهدف دون تأخير.

إن وفد بلادي يغتنم هذه الفرصة للترحيب باتفاق خطة العمل المشتركة والشاملة المبرم بين جمهورية إيران الإسلامية و **EU3+3** وقرار مجلس الأمن رقم 2231 وأيضا بالتوقيع على خارطة الطريق الموقعة بين الوكالة وجمهورية إيران الإسلامية في يوليو الماضي، حيث نأمل بأن تسهم هذه الإجراءات إلى حل القضية وتخفيف حالة الاحتقان.

السيد الرئيس ،

نحن في فلسطين لا زلنا نعيش تحت احتلال دولة تمتلك منشئات نووية لا تخضع لنظام الضمانات الشامل، بل تمتلك ترسانة نووية كبيرة وفقاً لكافة التقارير المتخصصة والوثائق المفرج عنها مؤخراً وأيضاً الإفادات المتكررة لمسؤولين إسرائيليين وهو أمر يهدد على نحو مباشر وصريح سلامة وأمن شعبنا وباقي شعوب المنطقة بل وشعوب العالم أجمع.

ففي الوقت الذي تسير فيه الدول الاعضاء نحو تعزيز منظومات التحقق والأمن والأمان النووي، يُسمح لإسرائيل أن تبقي شعبنا معرض للنتائج الكارثية التي يمكن أن تحل به نتيجة أي حادث تتعرض له المنشأت النووية الإسرائيلية، والذي لا توجد في فلسطين إمكانيات وطنية تمكننا من التصدي للأثار المدمرة الناتجة على شعبنا وبيئتنا. هذه المخاوف لا يمكن تجاهلها في ظل التقارير التي تشير إلى تدهور الحالة الإنشائية للعديد من المنشأت النووية الإسرائيلية.

كما ويعرب وفد بلادي من هذا المنبر عن بالغ القلق من تنامي القدرات العسكرية النووية الإسرائيلية في الوقت الذي تستمر فيه إسرائيل رفض كافة الدعوات للانضمام إلى معاهدة منع الانتشار ورفضها اخضاع برامجها النووية ومنشآتها لنظام الضمانات الشاملة خلافاً لباقي دول المنطقة والتي انضمت جميعها للمعاهدة. ويعتبر وفد بلادي بأن تستر عدد من الدول النووية على القدرات العسكرية النووية الإسرائيلية واعتبارها دولة مسؤولة ولا تشكل تهديدا، هو أمر مرفوض ويتنافى مع واقع حال تصرفات إسرائيل العدوانية في فلسطين وخارجها.

إن ما شهدته منطقتنا من إجرام عسكري إسرائيلي تجاه شعوبنا دون تمييز وباستخدام القوة على نحو مفرط ومتكرر يدعوا للتساؤل حول مدى مسؤولية دولة إسرائيل في المجال النووي.

وفي هذا الصدد، يأسف وفد بلادي لعدم انعقاد المؤتمر المعني بإقامة منطقة خالية من السلاح النووي وكافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والذي كان مقرراً في عام 2012 تطبيقاً للوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة لعام 2010، على الرغم من الجهود التي بُذلت والمرونة التي ابدتها المجموعة العربية، ونؤمن بمسؤولية الدول النووية الخمس وبشكل خاص الدول المنظمة للمؤتمر على العمل الدءوب لتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي في المنطقة والدفع قدماً باتجاه سرعة تحقيق المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. فلطالما دعمت بلادي كافة الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف وهو ما تجسد من خلال مشاركاتنا في مؤتمرات المراجعة واجتماعاتها التحضيرية، وشاركنا في جولات المحادثات متعددة الاطراف التي كان لميسر ليبافا قد دعا إليها والتي لم تسفر عن نتائج ملموسة تقربنا من تحقيق نتائج ملموسة في مسار انعقاد المؤتمر وإقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بسبب ممارسة إسرائيل للتسويف وخلط الأولويات.

كما ونأسف وبشدة لفشل مؤتمر المراجعة للعام 2015 من تبني الوثيقة الختامية، ونرى في موقف الدول الثلاث التي عطلت التوصل إلى التوافق، مؤشر خطير يؤكد على إصرار عدد من الدول الفاعلة بتوفير حماية غير مستحقة لإسرائيل من المسائلة في المحافل الدولية على مختلف مسمياتها وأنواعها واختصاصاتها ومن بينها مؤتمرات مراجعة اتفاقية عدم الانتشار النووي وأجهزة صنع السياسات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن هذه الدول تمكن إسرائيل من التمادي في خرقها للقوانين الدولية وبشكل خاص هنا للمبادئ التي تقوم عليها منظومة عدم الانتشار النووي ويضر بكافة الجهود المبذولة للدفع قدماً بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

إننا نؤمن بأن بقاء إسرائيل منفردة خارج إطار معاهدة عدم الانتشار في منطقتنا يشكل في حد ذاته تهديداً للأمن والسلم الإقليمي بل والدولي، ويزيد من تعقيد فرص تحقيق السلام لكافة شعوب المنطقة.

وانطلاقا من إيماننا وتمسكنا بدور الوكالة في تعزيز منظومة عدم الانتشار النووي وولايتها في مجال تطبيق الضمانات، فإن طرح بند القدرات النووية الإسرائيلية على جدول أعمال أجهزة صنع السياسات في الوكالة، يشكل جهداً دبلوماسيا عربياً إضافياً يهدف لوضع حد لتهرب إسرائيل من الالتزام كباقي دول المنطقة بمنظومة عدم الانتشار النووي وتجاهلها لقرارت مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة بحقها في الإطار النووي. ونذكر بأن ما اتخذته العديد من دورات سابقة للمؤتمر العام من قرارات في هذا الشأن وما صاحبها من نقاشات هامة يؤكد مشاركة عدد كبير من الدول لمشاغلنا من القدرات النووية الإسرائيلية الغير خاضعة لنظام الضمانات الشامل ومن إصرارها على التهرب من الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار النووي.

ختاماً، يجدد وفد بلادي شكره للمدير العام لوكالة الدولية للطاقة الذرية وأعضاء أمانتها على جهودهم، ونتمنى لكم السيد الرئيس ولمكتبكم الموقر ولكافة الوفود النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدورة لمؤتمرنا العام.

شكراً سيدي الرئيس